

كلمة

السيد وزير الاقتصاد والمالية بمناسبة التوقيع على البرنامج

التنفيذي لمذكرة التفاهم المتعلقة بمنحة دولة قطر

* * * * *

- سعادة أحمد بن محمد المريخي، المدير العام لصندوق قطر للتنمية؛
- سعادة خليفة سعد آل سعد، القائم بالأعمال بالإنيابة بسفارة دولة قطر بالمغرب؛
- السادة الوزراء، زملائي في حكومة المملكة المغربية؛
- السيدات والسادة؛
- أود في البداية أن أجدد شكر وامتنان المملكة المغربية الكبيرين لدولة قطر الشقيقة وأن أثنى عاليا مبادراتها القيمة بتخصيص مبلغ مليار و250 مليون دولار أمريكي لدعم جهود التنمية بالمغرب؛ وذلك في إطار تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المغربية؛
- فكما تعلمون، فقد تم التوقيع في 27 ديسمبر 2013 بمدينة مراكش، أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وصاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني حفظهما الله ورعاهما، على مذكرة التفاهم التي تحدد طريقة تدبير المنحة والمقتضيات العامة الخاصة بتنفيذ المشاريع المستفيدة منها؛
- وقد تفضل صندوق قطر للتنمية مشكورا بتحويل دفعة أولى من المنحة بمبلغ 500 مليون دولار بغية تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الممولة من المنحة عبر توفير السيولة اللازمة للإنفاق عليها؛
- إن توقيعنا اليوم على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم، يُعتبر تنويجا للعلاقات المتينة وللصلات الأخوية التي تجمع المملكة المغربية ودولة قطر الشقيقة تحت رعاية القائدين الكريمين: جلالة الملك محمد السادس وصاحب السمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، اللذين يحرصان دوما

على ترسيخ دعائم هذه العلاقات والدفع بها قدما الى الأمام، مستشرفة آفاقا رحبة لتحقيق تعاون أمثل؛

- إن مساهمة دولة قطر هذه، تدشن صفحة جديدة من التعاون النوعي بين بلدينا، وتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من الشراكة النموذجية التي تجمع المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي؛
- وأغتنم هذه المناسبة لأنوه بالعمل الجبار الذي يقوم به صندوق قطر للتنمية في شخص مديره العام الأخ أحمد بن محمد المريخي وكذا وزارة الخارجية لدولة قطر؛
- كما يطيب لي أن أشيد بالدور المحوري الذي ما فتئت تلعبه سفارة دولة قطر بالرباط في شخص سعادة السفير عبد الله بن فلاح بن عبد الله الدوسري، وسعادة خليفة سعد آل سعد في سبيل تفعيل الاستفادة من المنحة ودعم علاقات التعاون بين بلدينا الشقيقين.

أيها السيدات أيها السادة

- إن البرنامج التنفيذي الذي نوقع عليه اليوم سيتمكن من توظيف مبلغ المنحة كاملا (أي مليار و250 مليون دولار) ويخص 14 مشروعا تتوزع على مختلف جهات المملكة وتهم مختلف القطاعات التنموية: **1/ الصحة** ب 4 مشاريع تروم تعزيز البنيات الاستشفائية، لا سيما انجاز مستشفياتين جامعيين بسعة 1350 سرير، **2/ المخطط الأخضر** ب 4 مشاريع تهم دعم الفلاحة التضامنية والتهيئة الهيدروفلاحية واقتصاد مياه الري، **3/ الصيد البحري التقليدي** بمشروعين يستهدفان تأهيل قرى صغار الصيادين وتمكينهم من الولوج إلى الأسواق المحلية والوطنية، **4/ التطهير السائل** عبر إنشاء محطات معالجة المياه العادمة وتوسيع شبكة التطهير السائل من أجل تأمين تنمية مستدامة، **5/ السكن الاجتماعي** بجهات سوس ماسة درعة والرباط سلا زمور زعير والغرب شراردة بني حسن، **6/ التعليم العالي** بمشروع واحد يهم تطوير بنيات الاستقبال بالجامعات المغربية.

● وبهذا الخصوص، نتطلع إلى تنفيذ هذه المشاريع بمهنية عالية وفي آجال معقولة. وما إحداث اللجنة الفنية المشتركة المغربية القطرية التي سيعهد إليها متابعة المشاريع المذكورة إلا تجسيد فعلي لهذا المراد.

● ومن المتوقع أن يكون لهذه المشاريع آثار إيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمتها في تطوير البنيات التحتية وتوفير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى دعم تنمية قدرات الموارد البشرية وتأهيلها، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للسكان؛

● وختاماً، يطيب لي في هذه الأيام المباركة أن أتقدم إليكم بأحر التهاني وأسمى التبريكات بمناسبة العشر الأواخر من هذا الشهر الفضيل وقرب حلول عيد الفطر المبارك.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير لبلدنا الكريمين،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.